

الملخص العام :

تتسم أحكام الإسلام بأنها مترابطة يسد بعضها بعضاً لا انفصال بينها، وهي شاملة لكل شؤون الحياة ومن أهمها القضايا والأحكام المتعلقة بالاقتصاد والمال الذي هو عصب الحياة لا ينظر إليه بالمنظار المادي المجرد بل ينظر إلى هذا العصب من حيث وظيفته الحقيقية كعبادة مالية لها أهدافها وغاياتها داخل المجتمع الإسلامي، وينظر للاقتصاد كذلك بمدى ارتباطه بعبادات مالية أخرى ، مثل أحكام الوقف الإسلامي الذي يستمد مشروعيته من مصادر الإسلام الرئيسية بدءاً بالقرآن الكريم الذي بين العلاقة وبين الاقتصاد والوقف من خلال دورة الإنفاق المالي في السر والعلن وفي السراء والضراء ومروراً بإجماع المسلمين الدال على مشروعية الوقف ...

والوقف في الإسلام له نتائجه وآثاره الاقتصادية كالحد من التوسع في الثروات الخاصة وتوجيهه إلى مصارف الخير المتنوعة كما أن إدارة الوقف إدارة اقتصادية، وعقود الوقف عقود اقتصادية، ونتاج الوقف تبرع مالي يحقق أغراضاً خيرية ، والوقف محرك للاقتصاد، وهو سبب لنشوء عقود اقتصادية لم تكن معروفة من قبل، وهي عقود الخلو، أو ما يطلق عليه الشهرة للعقارات والمحلات التجارية ، كما إن الاستثمار الوقفي يظهر من حيث الوظيفة والأداء والأرباح المنظورة وغير المنظورة لهذا الاستثمار، والمشاريع الوقفية تراعي الصالح العام والمساواة، وتؤدي إلى التحسن.

والوقف لبنة من لبنات التطور الاقتصادي للدولة ؛ حيث يظهر دوره في تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة، الإنسانية وكنموذج من نماذج التطبيق الوقفي فقد ذكرت بعض الأمثلة للتنمية الاجتماعية الناتجة عن الاستثمار الوقفي في فلسطين في المرافق الصحية والتعليمية والأكاديمية والاجتماعية.

وفي الخاتمة أشرت إلى المسؤولية الملقاة على عاتق العلماء المتخصصين في الاقتصاد والشريعة، لإثراء مواضيع إحياء مشاريع الوقف الإسلامي في الزراعة والصناعة والتجارة والطب والصيدلة والتعليم الجامعي. حيث كان الوقف في التاريخ الإسلامي يضم كل ما هو مطلوب، ذلك أن المشاريع الوقفية هي الأساس لمشاريع إنسانية مستدامة غايتها الخير والسعادة لكل موطن يعيش في بلاد المسلمين

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة لإثبات أن الاستثمار الوقفي يحفظ أموال الناس من التقلبات الاقتصادية وانهيار الشركات، والتأكيد على أن نظام الوقف هو أحوج ما تكون إليه مجتمعات المسلمين المعاصرة ، وقد ظهرت آثار العطاء الوقفي في

خواضر المسلمين ومدانهم وقراهم ومجتمعاتهم وفي مكة والمدينة والقدس وبغداد والقاهرة ودمشق وطليلة وإشبيلية وقرطبة وفي القارة السوداء والقارة الهندية والقيروان وسمرقند وبخاري واستنبول وأصفهان وتبريز وغيرها من أقطار العالم الإسلامي، وعواصم المسلمين ومدنهم اليوم بحاجة ماسة إلى التشريعات الإسلامية جميعها بلا إستثناء تشريعات مالية وغير مالية ومنها الوقف بوظيفة المزدوجة

الآثار المترتبة على الاستثمار في الوقف :-

- 1- الرضا الطمأنينة والسكينة النفسية التي يعيشها الواقف " من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة
- 2- المشاريع الوقفية بالإضافة إلى أنها عبادة وتقرب من الله تعالى ، فإنها طريق من طرق تخفيف حدة البطالة وذلك باستيعاب العمال والفنيين وأصحاب الحرف والمهن
- 3- مشاريع الوقف تقلص التفاوت بين الأثرياء والأغنياء
- 4- مشاريع الوقف تؤدي إلى الاستقرار والأمن في المجتمع، وقد ثبت أن أكثر الجرائم سببها حرمان والحاجة والفقر

الخاتمة :-

- 1- على العلماء والمختصين وأساتذة الاقتصاد الإسلامي العمل على إحياء سنة الاستثمار الوقفي
- 2- التأكيد على أن الاستثمار الوقفي استثمار ذو صلة وثيقة بعناصر الإنتاج ورأس المال.
- 3- الاستثمار الوقفي يعمل على تدوير وتحريك وسائل الإنتاج
- 4- الاقتصاد والوقف عاملان رئيسيان ونموذجان مترافقان لتحقيق الكفاية والرعاية الاجتماعية والتنمية البشرية.